ارتفاع عوائد النفط يقلص عجز موازنة عُمان

مسقط – تمكنت الحكومة العمانية من السيطرة على عجز موازنة العام الحالي مدفوعة بتعافي أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي حققت لها عائدات مهمة منذ بداية 2021.

وقالت وزارة المالية في بيان الخميس إن البلاد "سجلت عجزا في الموازنة بلغ نحو مليار ريال (2.6 مليار دولار) منذ بداية العام وحتى أغسطس الماضي"، بانخفاض سنوي 46.2 في المئة مستفيدة من تعافي أسعار الخام والتي ظلت تتأرجح بين 68 دولارا و82 دولارا للبرميل.

46.2
في المئة نسبة انخفاض العجز المالي في أول ثمانية أشهر من 2021 بمقارنة سنوية

وارتفعت إيرادات بواقع 13.9 في المئة لتبلغ 6.3 مليار ريال (16.3 مليار دولار) خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام بمقارنة سنوية.

وذكرت الوزارة أن "هذه الزيادة انعكست في تحسن أسعار النفط والغاز على مدار الأشهر الماضية"، في الوقت الذي زاد فيه الإنفاق العام 1.7 في المئة على أساس سنوي.

وعُمان، وهي منتج نفط صغير نسبيا، أكثر حساسية لتقلبات أسعار النفط مقارنة بجيرانها في منطقة الخليج الثرية بالهيدروكربونات، وهو ما يعني أنها تضررت على نحو خاص بانهيار الأسعار في العام الماضي والجائحة.

وكانت وكالة ستاندرد اند بورز للتصنيف الائتماني قد عدلت السبت الماضي نظرتها المستقبلية لعُمان إلى إيجابية من مستقرة بسبب ارتفاع أسعار النفط ومواصلتها تنفيذ خطط الإصلاح المالي التي من المتوقع أن تقلص العجز الحكومي وتبطئ ارتفاع مستويات الدين على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

ويتوقع خبراء الوكالة تقلص العجز المالي بالبلد الخليجي إلى حوالي 4.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام الجاري من 15.3 في المئة في العام الماضي.

وبينما تريد الحكومة تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2025، لا تزال المالية العامة في البلاد، التي تعد من أضعف الموارد المالية في منطقة الخليج، عرضة للخطر حيث تواجه عمان آجال استحقاق ديون خارجية تبلغ قرابة 11 مليار دولار خلال الفترة من 2021 إلى 2022.

وسيناريو الحالة الأساسية لستاندرد آند بورز هو زيادة صافي الدين العام إلى حوالي 30 في المئة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 من حوالي 13 في المئة تم تسجيلها العام الماضي.

وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي في السلطنة بلغت قرابة 80 في المئة العام الماضي بعدما كانت أكثر بقليل من خمسة في المئة في 2015.

وتراكمت ديون كبيرة على عمان منذ انهيار أسعار النفط في عام 2014 متجاوزة حملة لتنويع الإيرادات وعدم الاعتماد على النفط فقط وخفض الإنفاق على قطاعها العام المتضخم.

ولكن الحكومة بدأت في تطبيق مجموعة من الإجراءات في العام الماضي لإصلاح أوضاعها المالية بما في ذلك إدخال ضريبة القيمة المضافة وقرار العمل مع صندوق النقد لتطوير استراتيجية للديون.

ومنذ أن أصبح هيثم بن طارق آل سعيد الحاكم الجديد للسلطنة العام الماضي، شرعت الدولة في برنامج لخفض الدعم، وتحقيق التوازن المالي.

وبدأت مسقط معالجة الاختلال المالي، شملت تطبيق ضريبة القيمة المضافة بواقع 5 في المئة، التي يتوقع أن تحقق عائدات بواقع 1 في المئة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب الاستنجاد بصندوق النقد الدولي للعمل على تطوير استراتيجية تعالج مستوى الدين.

المركزي التونسي يحذر من انعكاسات انسداد آفاق التمويل على الاقتصاد

تداعيات سلبية لاستمرار الاختلال المالي على التوازنات الخارجية وسوق الصرف

المواطنون المتضرر الأكبر

اتسع قلق السلطات النقدية في تونس من دخول البلد في نفق اقتصادي أكثر قتامة بسبب ما تعكسه الظروف الراهنة من انسداد لآفاق الحصول على تمويلات جديدة من المانحين الدوليين، وعدم القدرة على سدّ العجز في موازنة هذا العام بسبب شح الموارد، مما سينعكس بالضرورة على مجمل مؤشرات النمو.

تونس – تنسجم المؤشرات الأخيرة، التي أعلن عنها البنك المركزي التونسي مع تحليلات الخبراء بأن الاقتصاد المتعثر يسير في طريق وعرة للخروج من الأزمة في ظل الصعوبات التمويلية الهائلة، وأن ذلك الوضع قد يفاقم من التصنيف السيادي للبلاد.

وحذر المركزي عقب اجتماع مجلس إدارته مساء الأربعاء الماضي من تداعيات الوضع المالي المتدهور والشح الحاد في الموارد لتمويل موازنة 2021، في ظل تخوف المقرضين الدوليين وتعثر المفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 4 مليارات دولار.

وتعيش تونس أزمة مزدوجة، فبالإضافة إلى تعثر النمو الاقتصادي غير المسبوق وآثار الجائحة، تتخبط البلاد في أزمة سياسية ودستورية مع إعلان الرئيس قيس سعيد التدابير الاستثنائية في البلاد منذ أكثر من ثلاثة أشهر وعدم تشكيل حكومة جديدة حتى اليوم، رغم أنه كلف نجلاء بودن وهي شخصية غير معروفة الأسبوع الماضي بتشكيلها.

وقال البنك في بيان نشره على منصته الإلكترونية إنه لا بد من "تفعيل التعاون المالي الثنائي أثناء الفترة المتبقية من هذا العام لتعبئة ما أمكن من الموارد الخارجية لتفادي التمويل النقدي وتداعياته المحتملة على مستوى التضخم وسعر صرف الدينار وعلاقات تونس بالمؤسسات المالية المانحة ووكالات التصنيف الائتماني".

ولكن ذلك ليس كل شيء، فبطء نشاط القطاعات الإنتاجية وكذلك انحسار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب الوضع السياسي الضبابي، سيكون له تأثير على الاحتياطات النقدية.

وتراجعت الاحتياطات من العملة الصعبة بواقع 9.5 في المئة في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام لتصل إلى 20.96 مليار دينار (نحو 7.4 مليار دولار) بعدما كانت عند أكثر من 8.1 مليار دولار بنهاية العام الماضي.

وبالنظر إلى الوضعية الحرجة للاقتصاد التونسي والعجز المالي في الموازنة الذي تستهدف تونس أن يبلغ 6 في المئة، رأى مجلس إدارة البنك إبقاء سعر الفائدة عند مستواه الحالي والبالغ 6.25 في المئة وذلك للشهر الثالث عشر على التوالي.

وخفض المركزي سعر الفائدة في أكتوبر العام الماضي بمقدار 50 نقطة أساس بهدف تحفيز الاستثمار ودفع النمو الاقتصادي. وجاء ذلك عقب خفض قدره مئة نقطة أساس في مارس من نفس العام بسبب امتصاص تداعيات الأزمة الصحية.

مؤشرات اقتصادية

- **39.2** مليار دولار حجم الدين العام المتوقع بنهاية العام الجاري
- **16.2** في المئة نسبة نمو الاقتصاد في الربع الثاني من هذا العام
- **7.4** مليار دولار الاحتياطات النقدية بتراجع بنحو 9.5 في المئة منذ بداية 2021
- **6.2** في المئة معدل التضخم قياسا بنحو 5.4 في المئة بمقارنة سنوية
- **6** في المئة نسبة العجز المتوقع في موازنة العام الحالي
- **3.5** في المئة انكماش عجز الحساب الجاري من 4.8 في المئة قبل عام

وشدد البنك "على أن تدهور المالية العمومية التي تعاني وضعية هشة علاوة على تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، من شأنه المساس باستدامة الدين العمومي إلى جانب التأثيرات السلبية لارتفاع مديونية القطاع العمومي تجاه القطاع البنكي خاصة على قدرته على تمويل المؤسسات الاقتصادية".

ويقول محللون إن الحكومة الجديدة، التي من المتوقع الإعلان عنها نهاية هذا الأسبوع قد تلجأ للطلب من البنك المركزي شراء سندات الخزانة لتغطية العجز الحاد.

وتمسك محافظ المركزي مروان العباسي بعدم تمويل عجز موازنة 2021 في ظل إصراره على موقفه منذ العام الماضي، خشية المخاطر التي قد يسببها ذلك الأمر على الاحتياطات النقدية بالنظر إلى الصورة الضبابية للاقتصاد وسوء إدارة السلطات للأزمة.

وكانت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية قد خفضت في يوليو الماضي التصنيف السيادي لتونس إلى بي سالب مع آفاق سلبية لتلتحق بوكالة موديز التي خفضت تصنيف إصدار العملتين الأجنبية والمحلية لتونس من بي 2 إلى بي 3 مع الإبقاء على الآفاق سلبية.

وبحسب معايير وكالة التصنيفات الائتمانية يحيل هذا الخفض على أن البلد قد يصبح مصنفا في موقع عالي المخاطر بمعنى عدم القدرة على الإيفاء بالالتزامات المالية.

ومنذ العام 2011، خفضت الوكالات الدولية الرئيسية تصنيف تونس بسبع درجات بسبب عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وآثاره الاقتصادية سواء على حجم الدين العام والنمو والسياسة النقدية وأيضا القطاع المصرفي.

ويعتقد المركزي أن استمرار الوضع المالي القائم ستكون له تداعيات سلبية على التوازنات الخارجية وسوق الصرف. ويتوقع أن يبلغ الدين العام مع نهاية العام الجاري حوالي 109.2 مليار دينار (39.2 مليار دولار) منها 26.5 مليار دولار دينا خارجيا.

ومع ذلك، تظهر الإحصائيات أن العجز في الحساب الجاري سجل انكماشا، خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي ليصبح في حدود 3.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4.8 في المئة قبل عام.

وعزا المركزي هذا الانكماش إلى تواصل ارتفاع مداخيل الشغل بواقع 42.8 في المئة، والتحسن النسبي لمداخيل القطاع السياحي بنحو 5.2 في المئة مقابل اتساع العجز التجاري بنحو 13.7 في المئة وذلك بالنظر إلى ارتفاع حجم الواردات.

وبحسب بيانات البنك شهد الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من عام 2021، ارتفاعا بمقدار 16.2 في المئة على أساس سنوي وتراجعا باثنين في المئة مقارنة مع الربع الأول من هذا العام.

وتبرز هذه النتائج تعافيا نسبيا لبعض القطاعات خاصة الصناعات المعملية المصدّرة وذلك في علاقة مع تواصل تحسن الطلب من منطقة اليورو، بالإضافة إلى التحسن الملحوظ لإنتاج المحروقات نتيجة مساهمة حقلي نوارة وحقل المنزل في الإنتاج والعودة التدريجية لقطاع الفوسفات.

ولكن المركزي أكد في المقابل، أنه لا تزال بعض القطاعات الإنتاجية تشكو من تواصل تأثير الأزمة الصحية لاسيما قطاع الخدمات.

وثمة مخاوف من أن ضبابية الوضع المالي ستدفع مؤشر أسعار الاستهلاك إلى الارتفاع مجددا بعدما تراجع في العام الماضي بشكل واضح.

وتظهر أرقام المركزي أن معدل التضخم بلغ في حدود 6.2 في المئة في سبتمبر الماضي وذلك للشهر الثاني على التوالي مقارنة مع 5.4 في المئة على أساس سنوي.

200 تريليون دولار ديون حكومات العالم

لندن – رجحت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني الخميس أن تصل قيمة ديون حكومات العالم إلى مستويات قياسية بارتفاع يبلغ 260 في المئة، متجاوزة حاجز مئتي تريليون دولار بحلول نهاية العام الجاري، رغم إمكانية خدمة هذه الديون دون صعوبة بسبب انخفاض أسعار الفائدة.

وقالت فيرا تشابلن، العضو المنتدب ومدير أول التحليل المالي لدى الوكالة خلال منتدى "آسيا بريفينغ لايف" الذي تستضيفه بلومبرغ مع جمعية آسيا في أستراليا الخميس، إن "تراكم المديونية كان ضروريا في ضوء استجابة السياسة الاقتصادية للتعامل مع جائحة كورونا".

وأوضحت أن ارتفاع المديونية مع ضعف مؤشرات الجدارة الائتمانية وسط تعافي الاقتصاد العالمي ربما ينتج عنه المزيد من حالات التعثر، مشيرة إلى أن انتعاش نمو الناتج الإجمالي العالمي لن يكتمل حتى تنتشر عمليات التلقيح انتشارا يكفي لأن يشعر الناس بالطمأنينة في تنقلهم.

وذكرت الوكالة في تقرير سابق أن الدين العالمي سجل زيادة 14 نقطة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بعد أن تضخم بفعل التراجع الاقتصادي الناجم عن كوفيد – 19، والاقتراض الزائد الذي اضطرت الحكومات والشركات والأسر إلى اللجوء له.

وكان الدين العالمي قد ارتفع بنهاية العام الماضي، بسبب قيود الإغلاق المنجر عن الأزمة الوبائية، إلى نحو 281 تريليون دولار، مسجلا زيادة بمقدار 24 تريليون دولار.

لكن على الرغم من القفزة الكبيرة، والموجة المتوقعة من حالات التعثر في السداد في السنة المقبلة، فإن ستاندرد آند بورز لا تتوقع أزمة كبيرة في هذه المرحلة.

وأثناء الأزمة المالية العالمية، ارتفعت نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 10 في المئة خلال 2008، و15 في المئة خلال 2009، مما يعني أن الدين قفز خلال الجائحة أكثر من الأزمة المالية.

واتفق بروس غوسبر، نائب رئيس بنك التنمية الآسيوي، الذي تحدث في نفس الجلسة مع تشابلن على أن منطقة آسيا في سبيلها إلى التعافي، وأن حركة التجارة مستمرة في انتعاشها.

لكنه قال إن جهود تخفيض مستوى الفقر "توقفت بدرجة أو بأخرى في مختلف أنحاء المنطقة"، ومازالت الشركات الصغيرة تعاني بدرجة لا تتناسب مع حجمها.

معضلة أخرى أكثر تعقيدا

القاهرة تقترض ملياري دولار بمعايير خضراء وإسلامية

القاهرة – أعلنت الحكومة المصرية الخميس أنها تسعى إلى الحصول على قرض مشترك بقيمة ملياري دولار، لأجل ثلاث سنوات، بمعايير تمويل خضراء وإسلامية.

وقالت الحكومة في بيان إنه "تم اختيار كل من شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال المحدودة وبنك أبوظبي الأول كمنسقين عالميين مشتركين ومنظمين رئيسيين مفوضين ومديري الاكتتاب لهذه الصفقة".

وسيتم استخدام شريحة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في تمويل المشاريع الخضراء وفقا لإطار عمل التمويل الأخضر لوزارة المالية المصرية، فيما سيتم استخدام شريحة التمويل الإسلامي لتمويل الموازنة العامة.

وكان بنك الإمارات دبي الوطني قد أكد في بيان منفصل أن الحكومة المصرية وقعت أول تسهيلات تمويلية بذلك المبلغ.

وتعتمد القاهرة على الاقتراض المباشر والتوجه إلى أسواق الدين عبر طرح أذونات خزانة وسندات عبر البنك المركزي لتوفير سيولة بالنقد الأجنبي، للإيفاء بالتزاماتها، والحفاظ على احتياطي آمن من العملة الصعبة.

وتظهر أرقام سابقة لوزارة المالية أن الدين العام الخارجي للبلاد بلغ قرابة 129.2 مليار دولار حتى نهاية ديسمبر الماضي بنمو 14.7 في المئة على أساس سنوي.

وسبق وأن قال وزير المالية محمد معيط في يوليو الماضي إن بلاده "ستتوسع في عملية إصدار السندات الخضراء"، وهي وعاء ذو عائد ثابت يمول المشاريع الصديقة للبيئة، ضمن أدوات الحصول على السيولة النقدية اللازمة لنفقاتها في قطاعات التنمية المستدامة.

وتهدف القاهرة من وراء ذلك إلى توفير التمويل المستدام للمشاريع الصديقة للبيئة في مجالات الإسكان والنقل النظيف والطاقة المتجددة، والحد من التلوث والتكيف مع تغير المناخ ورفع كفاءة الطاقة، والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي.

ومن المتوقع أن تطرح الحكومة سندات خضراء بقيمة 750 مليون دولار في وقت لاحق هذا العام، ما يضع مصر على خارطة التمويل المستدام.

> **وزارة المالية المصرية اختارت شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال المحدودة وبنك أبوظبي الأول لإتمام الصفقة**

وقال معيط حينها إن هذا "النوع من السندات سوف يجعل مصر ضمن الدول التي تلعب دورا قياديا في التنمية الخضراء، بعد أن أصبحت لها الريادة في مجتمع الاستثمار النظيف والصديق للبيئة في منطقة الشرق الأوسط".

ويقول خبراء إن السندات الخضراء التي توجه للمشاريع النظيفة لا تمثل خطرا على الديون الخارجية للبلاد، لأنها تمتاز بفائدة منخفضة وفترة سماح طويلة للسداد بعكس السندات التقليدية التي تمثل عبئا على الديون.

وجمعت الحكومة في أول طرح لمثل هذه السندات في أكتوبر العام الماضي نحو 750 مليون دولار، وسيصل أجل هذه القروض إلى نحو خمس سنوات بسعر عائد 5.25 في المئة.

وتريد مصر تحسين تنافسيتها في مؤشر الأداء البيئي من خلال زيادة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء من 15 في المئة في العام المالي الحالي، إلى 30 في المئة في الموازنة الجديدة، التي بدأت مطلع الشهر الجاري.

ويساهم البنك الدولي في تقديم المساعدة الفنية للقاهرة لإعداد وإصدار التقارير السنوية المطلوبة عن أوجه استخدام حصيلة السندات الخضراء، والأثر التنموي والبيئي المتوقع للمشروعات المؤهلة، وهو إجراء يتبعه مع بقية حكومات العالم.